الفصل الثالث

أثر البحوث فى رسم السياسات وصنع القرارات التربوية

- مدخل
- المشكلة
- الطريقة
- تعريفات أساسية :
  - البحوث
  - رسم السياسات
  - صنع القرارات
- المتغير المستقل (البحوث) :
  - نظرة فلسفية اجتماعية
  - منظورات
  - بحوث السياسات
  - بحوث التقييم
  - خلاف ومسألة
- المتغير التابع (رسم السياسات وصنع القرارات) :
  - رسم السياسات وتقييمها
  - صنع القرارات
  - نماذج مشتركة فى رسم السياسات وصنع القرارات
  - النموذج الرشدى
  - النموذج الرضائى
  - النموذج الجدى
- المتغير المستقل والمتغير التابع
- خاتمة

أثر البحوث فى رسم السياسات
وصنع القرارات التربوية (*)

● مدخـــل :

ان الباحث أو المحلل فى أى مجال من مجالات العلوم لابد أن يختار بين أمرين غريبين عسيرين : اما أن يميل الى التجريد وبالتالى يدرك الأقل والأقل عن الأكثر والأكثر واما أن يميـــل الى التخصص وايراد التفاصيل وبالتالى يدرك الأكثر والأكثر عن الأقل والأقل[1] .

ان أى موضوع لا تتم دراسته بشكل معقول الا من خلال منظور معين ، وان اختلاف المنظورات هو العلة أو السبب الأساسى فى اختلاف النتائج ، فكم من باحث انطلق من نفس المعطيات أو الحقائق التى انطلق منها باحث آخر ، ولكنه توصل الى نتائج مغايرة تماماً للنتائج التى توصل اليها ذلك الباحث . وليس السبب فى ذلك هو أن أحدهما أكثر المـــاما بالتسلسل المنطقى من المقدمات الى النتائج ، والآخر يجهل ذلك تماماً ، وانما السبب هو اختلاف منظور كل منهما عن الآخر . فالمنظور ما هو الا مقدمات غير مذكورة أو غير محددة أو افتراضات سلم بهـــا جدلا ولم تخضع للتجربة والنقاش ، ولذا فهو حجر على احدى مستويات التعميم سواء أكان ذلك عن وعى وادراك أو دون وعى بذلك .

لقد تصور أفلاطون فى جمهوريته الفاضلة أن الحاكم الفيلسوف شخص ينأى عن سفاسف الأمور الدنيوية ويتطلع الى معرفة الحقيقة الخالصة المجردة ، وما مغزى قصة الكهف التى أوردها الا أن المعرفة

(*) بحث أعد أساسا باللغة الانجليزية لندوة « التربية فى مواجهة الأزمة والتحدى والتغيير » المنعقـــدة بجامعة بنـاســـيرج فى الفترة من ٥ ــ ٧ مايو ١٩٧٨ .

(1) Robert Bish, « The Assumption of Knowledge in Policy Analysis » in Philip M. Gregg (ed.) Problems of Theory in Policy Analysis (Lexington. Mass : D. C. Heath and Company, 1976) p. 44.

الحقيقية الكاملة هى تجريد فى الأساس وأن الشخص الذى يصل اليها لا يرغب أن يعود الى الوراء ليتعامل مع عامة الناس أو يسوسهم فى أمورهم الدنيوية ، بل يفضل أن ينزوى فى خلوته ويتصوف ، بعيداً عن مشاكل الخلق والعالمين .

ولكن أفلاطون فشل فى تطبيق جمهوريته الفاضلة وفشل معه أيضاً « الفيلسوف الحاكم » كنظرية فى البحث والسياسة ، وكنظرية سيكولوجية تفترض وجود فجوة كبيرة بين العلم (البحث) والمجتمع (السياسة) . وتوسعت هذه الفجوة لتشمل السياسة من جهة والعلم والدين والأخلاق من جهة أخرى وذلك فى « أمير » ميكافللى الذى صار قبلة الساسة ومتخذى القرارات . ولكن المحاولات تبذل اليوم لردم هذه الهوة السحيقة واحداث التجانس والتزاوج المطلوب بين البحث والسياسة وبين النظرى والعملى وبين المنشود والواقعى . فهل للسياسات والقرارات التربوية علاقة بنتائج البحوث ؟ وما هو أثر البحوث على رسم السياسات وصنع القرارات ؟ هذا ما سنتناوله بالعرض والتحليل فى هذا البحث .

ان حصيلة البحث العلمى اليوم تعج بالكثير من الدراسات المتعلقة بموضوع البحث نفسه : أهدافه ، مستوياته ، أنواعه ، طرقه ... الخ وتعددت المنظورات فى هذه الدراسات ، فمنها ما تنظر الى البحث العلمى على أنه جهد كمى وفنى معقد ومنها ما تراه كنشاط كيفى بسيط ، ومنها ما تعالجه فى اطار نظرية فلسفية للمعرفة أو السياسة أو الأخلاق ، ومنها ما تتعامل معه من خلال أطر احصائية ورياضية أو ضمن عمليات مبرمجة للآلة الحاسبة أو الكمبيوتر ، ومنها ما تنظر اليه كعملية أهداف وسياسات فى المقام الأول .

وبالرغم من هذا الزخم الهائل فى حصيلة البحث العلمى الا أن قليلا جدا من البحوث حاول أن يسبر غور العلاقة بين البحث من جهة والحقول العلمية المختلفة من جهة ، ولكن فى الآونة الأخيرة بدأت بعض البحوث تتطرق الى تلك العلاقة وخاصة بين البحث العلمى من جهة

ورسم السياسات واتخاذ القرارات من جهة أخرى • وفى العالم الغربى عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة ، بدأت تنهال الأسئلة حول جدوى البحوث وخاصة بحوث التقييم (Evaluation Research) [٢] بالنسبة لراسمى السياسات والمدراء التنفيذيين فى المجالات الاجتماعية وخاصة فى المشاريع التعليمية ومشاريع الخدمات • وفى هذا البحث سنحاول أن نبين فى شىء من التفصيل بعض هذه المفاهيم ونوضح العلاقة بين البحث العلمى كمتغير مستقل (Independent Variable) وصنع القرارات ورسم السياسات كمتغيرات تابعة (Dependent Variables) .

* * *

● **المشكلة :**

لقد توصلت بعض الدراسات الحديثة فى بحوث السياسات (Policy Research) وبحوث التقييم الى النتيجة القائلة بأن البحوث لم تترك أثرا يذكر على رسم السياسات وصنع القرارات ، بل وربما كان أثرها سلبيا على الاطلاق • وقد أشار أصحاب هذه الدراسات الى عدم افادة راسمى السياسات من نتائج تلك البحوث مستشهدين بما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لنتائج البحوث فى مجالات البرامج الاجتماعية وخاصة فى مجال التعليم وبالذات فيما عرف باسم برامج التعليم التعويضى (Compersatory Eduction) مثل برنامج « هيدستارت »

(Headstart) , r,g,zv, (Followthrough) rfhgvtl lk-k kjhwp fo, Z, hgieddl - plyj ygx - k jgm hgfvhlp gl joee hCzhv hglvp,n lkuh « b - k hcl,hg hsjlvj jtë ygduh, Kj, er '

* * *

● **الطريقة (Metod) :**

لا نريد فى هذا البحث أن نفتح جبهة أخرى فى مثل هذا الصراع ، أو نصدر حكما قاطعا بالنسبة للاتجاهات المتصارعة فى هذا الموضوع

---

(٢) المعجم الوسيط ، الجزء الأول (الطبعة الثانية) مصر ، دار المعارف ١٩٧٢ ص ٤٠ .

اذ أن هناك من يقفون موقفا رافضا لهذا الاتهام ، ولكننا نحاول أن نضع المشكلة نفسها فى منظورها الصحيح قبل اطلاق الحكم لها أو عليها ، وبمعنى آخر فان هذا البحث يحاول أن يوضح نموذج الاستخدام المعرفى (Knowledge Utilization) أو المعنى الذى يفترضه الحكم القائل بأن أثر البحوث على رسم السياسات وصنع القرارات ضئيل جدا أو سلبى على العموم •

لذا سنحاول أن نستقصى المتغيرات المعنية فى هذا الموضوع ، المستقل منها والتابع على السواء ، ونستنطق متضمناتها على صعيد المعرفة والاستخدام •

* * *

● **تعريفات أساسية :**

وقبل الخوض فى موضوع البحث لا بد من وضع تعريفات محددة للعناصر الرئيسية التى تكون موضوع البحث وهى :

١ ــ البحوث •

٢ ــ رسم السياسات •

٣ ــ صنع القرارات •

● **البحوث :**

البحث فى اللغة هو بذل الجهد فى موضوع ما وجمع المسائل التى تتصل به • ولما كانت مواضيع البحوث كثيرة ومتعددة استوجب ذلك كثرة وتعدد أنواع البحوث ، فهناك بحوث العلوم الاجتماعية وبحوث العلوم الطبيعية والبحوث التجريدية والبحوث التطبيقية • أما لفظة « بحوث » فى هذه الدراسة فسوف تعنى أساسا البحوث الاجتماعية وعلى الأخص ذلك النوع الذى يتناول المتضمنات السياسية لأى مشكلة من المشاكل الاجتماعية مثل بحوث التقييم وبحوث السياسات •

* * *

● **رسم السياسات :**

السياسة هنا ليست مرادفة للحكم وانما هى مجموعة الأهداف والوسائل الممكنة من تحقيقها ، فهى تحديد للاطار الذى من خلاله تتم الممارسات والأفعال فى أى مجال من المجالات ، فهناك سياسات تربوية وصناعية وبترولية ، وسياسات للعلوم والثقافة وللبحوث نفسها • وقد تعددت الدراسات فى رسم السياسات حتى ظهرت فروع جديدة من العلوم تعرف أحيانا بالسياسات العامة (Public Policies) وأحيانا بعلوم السياسة (Policy Sciences) ونتج عن ذلك استحداث نظريات ونماذج سنعرض لبعضها فى مكان آخر من هذا البحث •

* * *

● **صنع القرارات :**

ان القرار هو امضاء الرأى لمن يملك الحق فيه وان صنع القرار هو عملية مستمرة تنتهى باصدار القرار أو اتخاذه • فاتخاذ القرار يشير الى نهاية عملية صنع القرار أو تولى نتيجة تلك العملية فمثلا اذا قلت انك اتخذت قرارا بأن تفعل كذا وكذا فان ذلك يشير الى ما استقر عليه رأيك من فكرة ، ولكن نضوج هذه الفكرة قد مر بعدة مراحل هى فى مجموعها صنع القرار ، وذلك من جمع للمعلومات واستشارة للآخرين واستعراض للبدائل والنتائج المتوقعة من اتباع كل بديل ، وربما صاحب كل ذلك شىء من التوجس والخوف والتردد أو الحماس والتصلب والثبات فى عملية البحث والتفكير فاتخاذ القرار اذن هو وضع حد فاصل أو المرحلة النهائية لعملية صنع القرار[٣] •

ان عملية صنع القرار تشبه الى حد كبير عملية البحث فى صورة مصغرة وفى أغلب الأحيان يشارك فى هذه العملية أكثر من شخص واحد أو هيئة واحدة ، فى حين أن اتخاذ القرار يقوم به فى معظم الأحيان

---

(٣) محمد حسن يسن وابراهيم درويش ، المشكلة الادارية وصناعة القرار ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ص ٢٠٢ — ٢٠٣ •

شخص واحد أو هيئة واحدة كوزير التربية أو مدير المدرسة أو مجلس الادارة وغيرهم من الأفراد والهيئات ذات الصفة الشرعية فى النظام ، ولذا يسهل فى معظم الأحيان معرفة متخذ القرار بينما نجد من الصعوبة بمكان تحديد صانع القرار • وقد ذخرت الدراسات الحديثة فى علـوم الادارة والاجتماع والسياسة بالكثير من النظريات والنماذج فى صنـع القرار سنعرض لبعضها فى مكان آخر من هذا البحث •

* * *

● **المتغير المستقل « البحـوث » :**

نود فى هذا الجزء من البحث أن نجيب عن ثلاثة أسئلة محددة هى :

١ ــ ما هى المعارف التى تصنعها البحوث الاجتماعية ؟

٢ ــ ما هى كفاءة تلك المعارف فى نظر الباحثين فى مجال العلوم الاجتماعية ؟ •

٣ ــ ما هى العوامل التى تؤدى الى الكفاءة وعدم الكفاءة فى معارف هذه البحوث ؟

(أ) نظرة فلسفية اجتماعية :

البحث هو بذل الجهد فى موضوع ما ، وجمع المسائل المتصلة به ؛ وقد تعددت أنواع البحوث من طبيعية واجتماعية وتجريدية وتطبيقية • والبحـوث التجـريدية هى التى تعرف عادة بالبحـوث الأسـاسية (Basic Research) وهى تهـدف الى تضييق حـدود الجهل عن طريق نشر المعرفة والنظريات والمفاهيم والنماذج • أما البحوث التطبيقية فهى التى تتناول نتاج البحوث المجردة وتحاول أن تجد لها تطبيقا عمليا فى عالم الطبيعة أو عالم الانسان والمجتمعات •

والبحوث الطبيعية هى التى تأخذ الطبيعة ككل مادة للاستقصاء والتجريب وهى بذلك تركز على الأشياء غير الحيوية كنشاط أساسى فى

مجال تجريداتها ومختبراتها ؛ أما البحوث الاجتماعية فانها تركز على الانسان والمجتمع كمادة للاستقصاء والتجريب •

ان البحوث عملية استقصاء هادفة يكون الغرض منها ايجاد الحقائق أو تفسيرها أو مراجعتها أو تطويرها[٤] • وفى كل هـذه الأحوال تكون مهمة البحث الاجتماعى هو التغيير فى المجتمع سواء أكان ذلك التغيير ناتجاً عن عوامل خارجية بالنسبة للمجتمع أو عوامل داخلية فى نظام المجتمع نفسه • وفى كلا الحالتين فان وظيفة البحث هى التعرف على المتغيرات التى لها علاقة بالتغيير واعطاء قيم وأوزان لهذه المتغيرات ان أمكن •

ان المجتمع ــ وعلى الأخص الأفراد والمجموعات ــ يهمه أن يتعرف على التغييرات التى تحدث داخله ، حجمهـا ومستوياتها ، واتجاهاتها وكلفتها وفوائدها • وفى الأساس يهتم المجتمع بمعرفة الأشخاص الذين يستفيدون من التغيير وأثر ذلك على بقية أفراد المجتمع وكمـا قـال هارولد لازول (Harold Laswell) : من المستفيد ؟ وبماذا ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ •

وعلى هـذا يكون البحث الاجتماعى فى النهاية مرتبطاً بفلسفة حياتية اجتماعية معينة ، ولكن قلما نفكر فى ذلك عند اجراء البحوث الاجتماعية لأننا نضع حـداً أعلى لمستوى البحث واستقصاءاته ، كما أن المواضيع التى نعالجها هى فى الغالب مواضيع صغيرة من الناحية العملية ولا تكون الا جزءاً يسيراً من أوجه الحياة ، كما لا تسمح فى نفس الوقت بالخروج بتعميمات عن معنى الوجود وقيمة الحياة •

(ب) منظورات (Perspectives) :

ان المنظور المسيطر على البحوث الاجتماعية فى هذا العصر هو المنظور الوظيفى (Functional Perspective) أو المنظـور التـوازنى

---

(٤) Webster's Thhird English Dictionary P. 1930.

(Equilibrium Perspective)والذى يشتق أساساً من الفلسفة الوضعية العلمية التى سيطرت على العالم الغربى فى أوائل هذا القرن • وهذا المنظور يركز على ضرورة استعمال المعايير التجريبية على الظـواهر الاجتماعية ، وبالتالى فهو يهتم بالنواحى الكمية فى المقام الأول ، كما أنه يركز على الموضوعية أكثر من الذاتية وعلى الحياد أكثر من الانتماء أو الموقف القيمى •

ويلحق بهـذا المنظور الاعتقاد بأن واقع الأشـياء هو الاجماع (Consensus)وأن المجتمـع هو نظـام يهدف الى ابقاء التوازن أو الدعم الذاتى من خلال قوى داخلية (Homoestasis) فى هذا النظام ولذا فانه على المدى البعيد وعن طريق التعديلات الطفيفة يمكن للخارجين عن المجتمع أو الأطراف النائية فيه أن تنضـم الى مجموعة الوسـط(٥) أو الاتفاق العام فى المجتمع •

وهناك منظور آخر منافس فى عالم البحوث اليوم يعرف باسم المنظـور التضاربى (Conflict Perspective) وهو يؤمن بأن واقع الأشياء هو التضارب وليس الاجماع وأن التغيير المفيد هو التغيير الشامل وليست التعديلات الطفيفة ، وأن أحسن طريقة للبحث والاستقصاء هى الطريقة الدايلكتيكية التى تبدأ من الأطروحة الى الطباق ومن ثم الى التركيب (Thesis - anti - thesis - Synthesis) •

وقد ولد النقاش حول هذين المنظورين نماذج متعددة فى بحوث العلوم الاجتماعية نذكر منها على سبيل المثال نموذج البحث الاتنوغرافى (Ethnographic Research) ، أو الانثروبـولوجيـا الوصـفية ، ونموذج البحث الانتوميثودلوجى Ethnomethodlogy) ، أو الانثوبولوجيا

---

(٥) هذا هو المعنى الفلسفى للمبدأ الاحصائى المعروف بنظرية « خط الانحدار «Regression Line» وهو مبدأ ينادى فى جوهره بأن الأعداد المتناثرة تتجه على المدى البعيد نحو الاصطفاف فى الوسط الحسـابى للخط المستقيم .

الذاتية[٦] • ونسبة لأن هدف هـذا البحث هو محاولة استقصاء أثر البحوث على رسم السياسات وصنع القرارات فاننا سنتناول البحوث والنماذج التى لها علاقة مباشرة برسم السياسات وصنع القرارات • ومن هـذه البحوث بحوث السياسات وبحوث التقييم •

(ج) بحوث السياسات :

لقد ذكرنا أن وظيفة البحوث الأساسية هى أن تبدد ظلمات الجهل وتدفع الى الأمام حدود المعرفة والنور ، وذلك عن طريق تعميم النظريات وللفاهيم والنماذج العقلية • ولكن وظيفة بحوث السياسة هى تجميع وتحليل وتقرير المعلومات المناسبة التى تساعد راسم السياسة فى التعرف على أبعاد القضايا وتحديد الشكل اللازم لمعالجتها • فهى بعكس الأنواع الأخرى من البحوث تركز على المشاكل الملحة ومشاكل البرامج والمشاريع التى هى قيد التنفيذ بغرض تجهيز المعلومات التى تساعد رجال السياسة والاداريين فى اتخاذ القرارات المناسبة •

وقد ميز الباحث الاجتماعى جيمس كولمان (James Colman) بين بحوث السياسة وبحوث العلوم الأكاديمية فى أن هدف النوع الثانى هو زيادة المعرفة فى حقل من الحقول وبالتالى المساهمة المباشرة أو غير المباشرة فى بناء النظريات ، أما بحوث السياسة فتهدف الى توفير

---

(٦) تعتبر هـذه الطرق البحثية فروعا من المدرسة الظاهراتية (Phenomenology) بشقيها الموضوعى (Lifeworld) والذاتى (Hermenuotics) فبينما يمثل البحث الاتنوغرافى محاولة التوفيق بين الموضوعى والذاتى باتباع ما يسمى بملاحظات المشاركة (Participant Observation) نجد ان البحث الاتنوميتولوجى يمثل محاولة التوفيق بين شقى الفكر القبلى (Apriori) والاستبطانى (introspection) ، وبذلك يكون البحث الاتنوغرافى أقرب الى المدرسة الظاهراتية الموضوعية فى حين يقرب البحث الاتنوميتولوجى الى المدرسة الظاهراتية الذاتية •

المعلومات الملائمة للقرارات السياسية • وقد عدد « كولمان » الصفات الأساسية لبحوث السياسة فيما يلي[٧] :

١ — ان بحوث السياسة تعتمد على معلومات جزئية وليست معلومات كاملة وتامة •

٢ — ان الحصيلة النهائية فى بحوث السياسة ليست المساهمة فى زيادة المعرفة الأكاديمية ، وانما المساهمة فى رسم سياسة اجتماعية مستندة الى نتائج البحوث •

٣ — ان المتغيرات فى البحوث الأكاديمية تأتى على نوعين فقط : متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة ، فى حين أن المتغيرات فى بحوث السياسة تأتى على ثلاثة أنواع هى : متغيرات مستقلة ، ومتغيرات تابعة ، ومتغيرات ناتجة (Out come Variables) •

٤ — ان المشاكل التى تعالجها البحوث الأكاديمية يحددها العلم الأكاديمى نفسه ، أو مجموعة الأكاديميين فى هذا العلم ، أما مشاكل بحوث السياسة فانها تحدد من خارج الدوائر الأكاديمية وبالتالى تحتاج الى ترجمة صحيحة من واقع الأحوال المعاشة الى الأطر الأكاديمية الملائمة دون تحريف أو نقصان فى المعنى •

لذا فان بحوث السياسة تعتبر لحد كبير بحوثاً عقلانية ولكنها غير أكاديمية بالمعنى المعروف • وقد نظر بعض الباحثين الى مثل هذه البحوث بعين الازدراء والتحقير وذلك لعدم مواءمة هذه البحوث للمعايير الأكاديمية من موضوعية (Objectivity) تامة ومن تطبيق لطرق البحث الكمية والاحصائية ومن اجتياز لاختبارات الصحة (Validity) والتعويل (Reliability) • ومن مشاكل أخرى تتعلق بالأهداف وتحديد المشاكل ووضع البدائل •

---

(٧) James Coleman, « Problems of Conceptalization and Measurement in Studying Policy Impacts in Kenneth Dolbeare (ed) **Public Policy Evaluation,** Beverly Hills : Sage Publications, 1975, p. 21.

ويعتقد البعض بأن بحوث السياسة تحوى على مشاكل داخلية ناتجة من طبيعة البحوث نفسها ، وذلك فيما يتعلق بحرية الباحث فى فرض الضوابط على مسار واتجاه نشاطات البحث ، وذلك لأن جهة التكليف هى التى تضع مثل هـذه الضوابط ولا تترك الحرية كاملة للباحث • كما أن طريقة المناقصات (Competitive Bidding) التى تجرى فى بعض هـذه الأحوال تشجع بعض الباحثين أو مراكز البحوث لأن يتقدموا بأكثر ممـا فى اسـتطاعتهم القيـام بـه وذلك بجعـل مقترحات البحث (Request for Proposol (RFP)) أكثر أناقة وجاذبية ، كما أن التركيز على فترات زمنية قصيرة من الجهات التى تنشد البحث وسرعة التنفيذ فى تلك المدة القصيرة تقلل من أهمية النتائج المرجوة من ذلك البحث •

(د) بحوث التقييم :

لا يوجد تعريف متفق عليه بالنسبة لبحوث التقييم وربما يرجع ذلك الى أن التقييم عامة يدخل فى كل مرحلة من مراحل البحث سواء أكانت مرحلة التقييـم (Research Design) أو مرحلة جمـع المعـلومات (Data Gathering) أو مرحـلة التحليـل (Data Analysis) .

ولكن معظم هـذه التعريفات تركز على أن بحوث التقييم هى جهود عقلانية تستعمل فيها الطريقة العلمية أو أى طرق أخرى من طرق البحث الاجتماعى كما أن هناك شبه اتفاق على أن الهدف من مثل هـذه البحوث هو توفـير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات بالنسـبة للبرامج الاجتماعية • فالأهداف والنتيجة أو الأثر هما العاملان الأساسيان فـى بحوث التقييم •

وهناك عدة أنواع لبحوث التقييم ، كما أن هناك عدة نماذج تستعمل فى مثل هـذه البحوث • ولكن النموذج المسيطر هو النموذج التباينى (Discrepancy Modell) والـذى يحـاول أن يتعرف على البرامج عن طريق قياس الانحراف أو الفرق بين أهدافه المذكورة ومنجزاته الفعلية وأحسن التصميمات فى مثل هذه النمـاذج هو التصميم الـذى يستطيع

أن يبعد جميع التفسيرات المحتملة ما عدا التفسير الذى ينادى بأن الأثر الذى حدث هو نتيجة للتدخل المقصود عن طريق البرنامج قيد البحث •

(هـ) خلاف ومسألة :

لقد أصبحت بحوث التقييم أشبه بالعلم المستقل ، فهى صناعة متطورة تتعامل بملايين الدولارات ، ولكن بالرغم من ذلك فان نتائج هذا العلم لا زالت محل نقاش ونزاع مستمرين ، بل ان البعض يرى أن هذه الصناعة لا تبرر فى كثير من الأحيان الأموال الطائلة التى تغدق عليها[٨] • فقد أورد هولى (Whdey Joseph) أن نتاج ما كتب فى التقييم بالقياس الى الأموال الباهظة التى صرفت عليه لم يحدث أى تغيير فى الصورة العامة لموضوعات هذه البحوث[٩] ولكن ماكديل[١٠] مثلا يعتبر أن بحوث التقييم لم تأت بنتاج متساو فى هذه الموضوعات ، فبعض البحوث أتت قريبة جداً من التصميم التجريبى العلمى ، بينما أتى البعض الآخر شبيهاً بمرافعات المحامين فى المحاكم •

أما بحوث السياسة فلم تسلم هى الأخرى من النقد والتحقير كما رأينا من قبل ، فقد أجمع الكثير من الباحثين على أن بحوث السياسة لم تفد راسمى السياسات لأنها لم تنتج المعارف الضرورية التى يحتاجون اليها بالاضافة الى عدم مراعاتها لمعايير الصحة والتعويل •

وهكذا يتضح لنا حسب تصور الباحثين فى مجال السياسات العامة

---

(٨) Toni Tripodi et — al **Differential Program Evaluation,** TASCA, Illinios, F. E. Peacock, Publishers, Inc. 1978.

(٩) Joseph Wholey, et al **Federal Evaluation policy** (Washington, D.C., The Urban Institute), 1976, p. 46.

(١٠) Edward Mc Dill, et al Strategies for Success in Compensatory Education (Baltimore : The John Hopbine Press) 1969, p. 5.

والتقييم أن المعلومات والمعارف التى يفترض أن تصنعها البحوث الاجتماعية هى معارف عملية تطبيقية تتعلق بتصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع ، وأن كفاءة هذه المعلومات لم ترق الى المستوى المطلوب لعدم خضوعها لأصول وقواعد البحث العلمى من تصميم وتنفيذ واحتكام لمعايير الصحة والتعويل ، ولذا فانها لم تحظ بالاستفادة العملية من قبل الساسة والاداريين •

* * *

● **المتغير التابع — رسم السياسات وصنع القرارات :**

نود هذا الجزء من البحث أن نجيب عن سؤالين مزدوجين هما :

١ — ما هى الاحتياجات المعرفية لراسمى السياسات ؟ وكيف صورها الباحثون فى نماذجهم المستعملة ؟

٢ — كيف تتم عملية صنع القرارات ؟ وكيف صورها الباحثون فى النماذج المستعملة ؟

(أ) رسم السياسات وتقييمها :

ان الدراسات التجريبية لعملية رسم السياسات لا تزال فى مراحلها الأولية • ففى أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت البحوث تركز على الطريقة التى تتم بها صناعة السياسات العامة أكثر من التركيز على محتوى هذه السياسات وقد اتخذت فى ذلك اتجاهين اثنين : أحدهما حاول أن يحلل بطريقة نقدية سياسات عامة محددة كالسياسة الزراعية أو السياسة التعليمية ويقترح اثر ذلك بعض الاصلاحات فى السياسة القديمة أو ابدالها بسياسة عامة أخرى جديدة • وهذه الطريقة اتبعت فى نقدها وتحليلها المنظور التأريخى • بحيث يتم وصف السياسة العامة تحت الدراسة منذ انشائها ، والاصلاحات التى طرأت عليها حتى تاريخ البحث أو الدراسة • أما المعايير التى استخدمت فى تقييم مثل هذه السياسات سواء أكانت أهدافا عامة أو قيماً اعتقد الباحث أنه يجب تركيزها

والمحافظة عليها • وبمعنى آخر فان المعيار الأساسى هو معرفة الى أى مدى انحرفت السياسة العامة عن الأهداف والقيم الأساسية • وهـذا الاتجاه فى الواقع يلتقى الى حد كبير مع مفهوم الادارة بالأهداف ولكنه اتجاه أخلاقى النزعة ، تاريخى المنظور تمثل فيه طريقة حل المشاكل الوسيلة الأساسية للتحليل كما أن التغييرات التى كان ينشدها هى فى معظـم الأحيـان تغيرات تراكميـة بسـيطة (Interemeatal) وليست تغييرات جذرية شاملة •

أما الاتجاه الثانى فهو الاتجاه الأكثر حداثة فى رسم السياسات وتمثل فيه طريقة حل المشاكل أيضاً احدى الطرق الرئيسية فى التحليل ، الا أنه مستقبلى النزعة وليس تاريخياً فى منظوره • كما أن التغيرات التى ينشدها هى فى معظم الأحيان تغييرات جذرية شاملة • وهذا الاتجاه يحاول أن يستقصى الآثار المستقبلية بالنسبة لأى سياسة عامة فى الوقت الحاضر ، أو أن يتوصل الى السياسات المستقبلية التى يمكن أن تتبع بالرجوع الى الأحوال السائدة اليوم والأنماط والاتجاهات المحتملة فى المستقبل • وبمعنى آخر فان هـذا الاتجاه يركز على التنبؤ بالمشاكل التى يمكن أن تحدث فى المستقبل بالنسبة لأى سياسة عامة بدلا من تحليل المشاكل المـاضية والحاضرة واقتراح الاصلاحات اللازمة لها كما هو الحال بالنسبة للاتجاه الأول •

ان تقييم السياسات العامة يعتمد على عدة عوامل ، منها ما يتعلق بموضوع أو محتوى السياسة العامة ، ومنها ما يتعلق برسم السياسـة العامة نفسها ، ومنها ما يتعلق بأثر هذه السياسة على الأوضاع الاجتماعية فى حالة تطبيقها • وهـذه العوامل كلها متداخلة ومتشابكه وتؤثر فى بعضها البعض •

ولمـا كان المستقبل يتصف دائمـاً بالمخاطر وعدم الوضوح فان السياسات العامة ينظر اليها على أنها توجيهات عامة لا تعطى تفاصيـل دقيقة بخصوص ما يجب أن يتبع فى الواقع العملى • فرسم السياسات

هو في الواقع تحديد الخطوط العريضة للسياسة العامة من قبل السلطة او الاجهزه السياسيه في الدوله تاتي مرحله الترجمة الى سياسات فرعية أكثر تخصصا وتفصيلا • فالسياسات العـــامه هي عبارة عن تدفقات مستمره من سياسات صغيرة متداخله في مختلف النشاطات الاجتماعية ووضوح هـــذه السياسات المتخصصة والتوافق المنطقي بين بعضها البعض يعد من الميزات الاساسية بالنسبة للسياسة العامة ، كما أن شمول هذه السياسة واتساعها من ناحية الأهداف والمدى الزمني ، وتنوع النشاطات المضمنة في اطارها تعد ايضا من العوامل المهمة التي تستحق التقييم •

وكثير من الدراسات الحديثة اتخذت مثل هـــذه العوامل كمعايير للحكم على وجاهه السياسات العامة ، ومن بين المعايير المهمة ما يسمى بالجدوى الاقتصادية (Economic Feasibility) والجـــدوى الســـياسية (Political Feasibility) للسياســـات العامة • فالجـــدوى الاقتصادية هي احتمال وجود الموارد التي تحتاج اليها السياسة العامة في تنفيذها • وهذه الموارد قد تكون عامة كالأموال أو خاصة كالمعلومات والمواد والأدوات والقوى العاملة المدربة،أما الجدوى السياسيةفهيتعنياحتمالقبولالسياسة العامة من قبل المواطنين الآخرين وخاصة القائمين على تنفيذ السياسة والمشرفين على متابعة التنفيذ • فهي تعتمد من ناحية على الهيكل السياسي الموجود في الدول ، ومن ناحية أخرى على قدرة راسمي السياســـة والسياسة نفسها على اجتذاب الآخرين لمساندتها والعمل على انجاحها •

(ب) صنع القرارات :

لقد ذكرنا أن القرار هو امضاء الرأى ، وأن صنع القرار هو عملية مستمرة تنتهي باصدار أو اتخاذ القرار • والقرارات دائماً تتخذ في اطار من القيود أو عوامل ومؤثرات معينة أهمها ما يلي :

١ ــ العوامل النفسية :

وهي عبارة عن التكوين النفسي لمتخذ القرار ، ويشمل ذلك التعليم والدوافع والاتجاهات والسلوك •

٢ ــ العوامل الاجتماعية :

وهى عبارة عن البيئة الاجتماعية التى يتم فيها اتخاذ القرار أو التأثير المتبادل بين متخذ القرار وأفراد المنظمة والتنظيمات الاجتماعية الأخرى الرسمية منها وغير الرسمية •

٣ ــ العوامل الحضارية والثقافية :

وهى عبارة عن القيم والتقاليد والعادات السائدة والتى تحكم أفكار وسلوك الأفراد والمجتمع ككل •

ان متخذ القرار يتأثر بهذه العوامل فى وصوله للقرار أو البديل الأحسن ، كما ان هذه العوامل تعمل أيضا فى عملية صنع القرار كلها بدءاً بتحديد المشكلة أو الموضوع ومروراً بوضع البدائل وترتيبها وانتهاء باختيار البديل الأحسن • لذا فان عملية صنع القرار تصبح من أعقد العمليات لأن تحديد المشاكل وايضاحها يحتاج الى ربطها بغيرها من المشاكل والقرارات السابقة وبالتالى يتطلب وجود بيانات دقيقة واحصاءات سليمة قد لا تتوفر دائماً بسهولة ، كما أن صانع القرار قد لا تكون لديه القدرة الذهنية الكافية لاستيعاب المشكلة من كل أو معظم جوانبها أو قد لا تتوفر لديه القدرات التحليلية ومعرفة الطرق والوسائل العلمية المساعدة فى التحليل والاختيار • فمتخذ القرار اذن يخضع دائماً لاطار من القيود النفسية والبيئية والاجتماعية الخاصة منها والعامة •

لقد اهتمت الدراسات الادارية وغيرها بتحليل عملية صنع القرارات وتحديد النماذج الأساسية التى يستعملها المديرون وغيرهم فى هذه العملية • ويعتبر شستر برنارد (Chester Bernard) من أوائل الكتاب الذين لفتوا الأنظار الى أهمية مفهوم صنع القرارات فى العمل الادارى ، كما يعتبر هربرت سيمون (Herbert Simon) من أوائل الكتاب الذين جعلوا موضوع صنع القرارات مرادفاً لعملية التنظيم والادارة •

والواقع أن صنع القرارات ليست عملية ادارية فحسب ، وانما تمثل الجذور الأساسية لعمليات حل المشكلات ورسم السياسات والاستراتيجيات والخطط كما أن النماذج الأساسية هى نفس النماذج المستعملة فى كل منها • فالسياسات العامة ما هى الا مجموعة من القرارات على مستوى معين من التعميم والتجريد ، ونفس الشىء ينطبق على الاستراتيجيات والخطط • وبالنظر فى الخطوات المتبعة فى كل منها نجد أنها تشترك فى العمليات التالية :

١ ــ تحديد المشكلة •
٢ ــ جمع المعلومات المتعلقة بالمشكلة وتصنيفها وتحليلها •
٣ ــ حصر البدائل أو الوسائل التى يمكن عن طريقها حل المشكلة •
٤ ــ تقييم البدائل واختيار البديل الأحسن •
٥ ــ تنفيذ البديل الأحسن ومتابعته وتقييمه •

وهذه العمليات هى عمليات حركية مستمرة تتطلب جهداً مشتركاً من أكثر من فرد واحد • ومن ثم ظهرت مدارس حديثة عنيت بتنمية وتطوير هذه العمليات مستعينة فى بعض الأحيان بالأساليب والنماذج الاحصائية والرياضية •

(ج) نماذج مشتركة فى رسم السياسات وصنع القرارات :

توجد عدة نماذج لرسم السياسات وصنع القرارات ولكن أشهرها ثلاثة هى : النموذج الرشدى (Ratiodl(Meximizing)Model) والنموذج الرضائى (Satisfying Model) والنموذج الحدى (Incremenamist Model) .

١ ــ النموذج الرشدى :

وهذا النموذج يستند الى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية المنشأة (Economic Theory of the Firm)بل ان جذوره تمتد الى التيار الفلسفى التقليدى عند قدماء اليونان ، فحرية الاختيار الفردية تمثل محوراً أساسياً لهذا النموذج • فصانع القرار ــ كما يتصوره هذا النموذج

يواجه فى موقف معين بعدة اختيارات أو مسارات للعمل ، وكل مسار يؤدى الى نتائج أو مترتبات (Consequences) • ويقوم صانع القرار بتقييم وترتيب مسارات العمل المفتوحة أمامه ، ثم يختار من بينها المسار الذى يؤدى الى أحسن النتائج أو المترتبات •

وهذا النموذج ينادى فى الواقع بأن صانع القرار يتصف بالعقلانية والرشد الكامل • فهو يستطيع — نظرياً على الأقل — أن يحدد المشكلة التى تواجهه ويوضح كل الأهداف أو الغايات التى يريد الوصول اليها ، ويعدد كل البدائل الممكنة التى توصل الى تلك الأهداف ، وكل النتائج والمترتبات التى ترتبط بكل بديل ، ثم يقارن بينها جميعاً ويرتبها ترتيبا منطقياً ويختار من بينها الحل الأمثل للمشكلة التى تواجهه[١١] •

وصانع القرار بحكم فلسفته العقلانية الكلاسيكية يعتبر الأهداف والغايات ذات طبيعة أنطولوجية (Ontological) وتسبق فى ورودها — منطقيا — الطرق والوسائل ذات الطبيعة المعرفية (Epislemodogical) وبالتالى فان التحوير والتعديل يطرأ على الوسائل فقط وليس الأهداف فى أى مشكلة من المشاكل • ولكن هل يستطيع الفرد الواحد أن يقوم بكل هذه الأعمال ؟ انها تتطلب درجة عالية من النشاط العقلانى المنطقى[١٢]، وان قدرة الفرد مهما كانت محدودة أمام العديد من البدائل التى تتطلب قدراً كبيراً من المعلومات ، والبيئة أو المناخ الذى يوجد فيه صانع القرار تضع حدوداً للبدائل التى يمكن أن ينظر فيها صانع القرار ، وفى النهاية يكون القرار — كما يقول سيمون — هو حل وسط تمليه معطيات الموقف المعين[١٣] •

---

(١١) Marcus Alexis and Charles Wilson, Organizational Decision - Making, Englewood Cliffs — Bentic - Hall, Inc., 1967, p. 149.

(١٢) John Rehfus, **Public Adminstration as Political Process**, New York : Charles Seriboner's Sons. 1973, p. 161.

(١٣) Herbert A. Simon, **Adminstrative Behavior** New York, Mac Millan Company (2nd ED.) 1965, p. 6.

٢ ــ النموذج الرضائى :

لقد صمم هــذا النموذج الأستاذ « هربرت سيمون » كردة فعل للنموذج الرشدى ، فهو يعتقد أن الرشد أو العقلانية المنطقية هو شىء مرغوب فيه ولكنه لا يمثل الا غاية بعيدة المنال ، فطبيعة الانسان وشعوره واحتياجاته والمؤسسات التى ينتظم فيها لا يمكن أن تجعل العقلانيــة أساساً يستند عليه فى صنع القرار •

ان صانع القرار لا يمكن أن يتعرف على كل الأهداف الغايات كما أن معرفة النتائج التى تترتب على بديل أو مسار للعمل غالباً ما تكون مبعثرة ومشتتة لأن معرفة المستقبل دائماً غير كاملة ولذا فان البدائل التى ينظر فيها صانع القرار هى دائماً محدودة • فصانع القرار فى هــذا العالم المعقد لا بد أن يعيد تنظيم وهيكلة (Restructuring) مواقف صنع القرار التى يجابهها • فهو غالباً ما يحول الأهداف ذات القيم المتعددة الى أهداف ذات قيم مفردة ، ويبسط نطــاق الاختيــار بتجاهله للكثير من العلاقات التى لا تبدو أساسية فى الموقف •

ويرى سيمون أن عملية القرار تتم أساساً فى اطار التنظيم وأن المنظمة غالباً ما تتصف بتعدد الأيديولوجيات والتيارات المتصارعة من دوافع وقلق وحصر ورضاء ، ولذا فان المنظمة بدلا من أن تجرى وراء الحل الأمثل أو القرار الأفضل فانها تكتفى بالحل الرضائى الذى يتفق مع رؤية المنظمة للواقعية أو القيم ، فصنع القرار اذن يهدف الى الحلول شبه المثالية (Sub - Optimization) التى تتوافق مع المعايير الدنيــا للمنظمة (Minimal Standards) •

٣ ــ النموذج الحدى :

وهذا النموذج أيضاً يمثل ردة فعل كبرى للنموذج الرشدى ، ولكن بينما يؤمن النموذج الرضائى بالرشد والمنطق العقلانى كمثال أعلى يمكن التقرب منه بما هو أفضل فى المواقف الواقعية ، نجد أن النموذج الحدى

يرفض الرشد والعقلانية حتى كمثال أعلى يمكن التقرب منـــه لأن ذلك يتناقض مع ما يفعله الناس فى واقع الأمر •

وهذا النموذج لا يؤمن بأن الأهداف لها واقع « أنطولوجى » كما هو الحال بالنسبة للنموذج الرشدى ، ولكنه يؤمن بأن كلا من الأهداف والوسائل لها واقع معرفى أو موقفى (Situational) • لذلك فان التعديل لا يحدث بالنسبة للوسائل فقط وانما بالنسبة للأهداف والوسائل معاً ، وذلك نسبة لتغير القيم وعدم ثباتها من موقف الى آخر • فهذا النموذج ينادى بأن الوصول الى بعض القيم يتطلب بالضرورة التضحيـــة بقيم أخرى ، ولذلك فان صانع القرار لابد أن يجرى عمليـــة تجارية (Trade - off) بحيث يتكلف الوصول الى قرار معين التضحية بقرارات أخرى ممكنة • وهذا التبادل التجارى يحدث على الهامش أو على أطراف الموقف وليس بشكل كامل شامل • وبمعنى آخر فان اختيار أحد البدائل لا يعنى تفوقه على البدائل الأخرى فى كل شىء وانما يكون هذا التفوق تفوقاً حديا أو بدرجة اختلاف بسيط عن البدائل الأخرى • ولذا فان المفاضلة تجرى على أسس ومعايير تختلف اختلافاً طفيفا عن المواقف الحالية أو الاتجاهات السابقة • وهذا يعنى أن صانع القرار لا يستطيع أن يجرى الا عدداً محدوداً من المقارنات المتتالية بالنسبة لعدد محدود من البدائل المتشابهة ليعرف مدى اختلافها عن مسارات العمل المعروفة •

اذن فان عملية صنع القرارات ـــ كما يصورها هذا النموذج ـــ ليست عملية عقلانية ، وانما هى أقرب الى الخبط العشوائى [١٤] منهـــا الى المنطق الاستنتاجى كما أنها لا تهدف الى احداث تغييرات جذرية وانمـــا تحولات حدية بسيطة نسبة لمحدودية البدائل ومحدودية النتائج المترتبة على كل بديل ، وهى لا تحدث بالنسبة للأفراد وانما بالنسبة للمجموعات أيضاً ، فالقرارات الادارية هى أشبه بالوصفات العلاجية التى تهـــدف الى تقليل أثر المرض وليس الوصول الى الصحة التامة والعافية الكاملة •

---

(١٤) David Braybrooke and Charles Lindblom, A Strategy of Decision (New York , The Free Press, 1970.

وهكذا يتضح لنا أن الاحتياجات المعرفية لراسمى السياسات هى — كما تبدو فى النموذج الحدى — احتياجات محدودة وبسيطة تمثل ما هو مرغوب فيه وسانح للعمل والتغيير وذلك بعكس الاحتياجات المعرفية التى صورها كل من النموذج الرشدى والنموذج الرضائى فى أنها احتياجات عقلية كبيرة ومعقدة ، ولذا نجد أن عملية صنع القرارات تتم بطريقتين مختلفتين : احداهما تتطلب نوعاً بسيطا من الرشد والعقلانية والثانية تتطلب نوعاً كبيراً أو متوسطا من الرشد والعقلانية • وكلاهما تعكس الاحتياجات المعرفية لراسمى السياسات من حيث البساطة والتعقيد ومن حيث درجة الرشد والعقلانية المطلوبة فى تصوير هذه الاحتياجات •

* * *

● **المتغير المستقل والمتغير التابع — الحلقة المفقودة أو متضمنات على صعيد المعرفة والاستخدام :**

(الحلقة المفقودة أو متضمنات على صعيد المعرفة والاستخدام •

نود فى هذا الجزء من البحث أن نجيب عن ثلاثة أسئلة محددة هى :

١ — ما هى معارف البحوث التى تجد استخداماً فعليا من قبل صانعى القرارات وراسمى السياسات ؟

٢ — ما هى العوامل التى تمنع معارف البحث من الاستخدام من قبل صانعى القرارات وراسمى السياسات ؟

٣ — ما هى الشروط اللازمة لاستخدام معارف البحث من قبل صانعى القرارات وراسمى السياسات ؟

* * *

● **نماذج الاستخدام المعرفى :**

لقد تطرق بعض الباحثين الى نماذج محددة فى استخدام المعرفة من بينها نموذج حل المشكلات (Probelm Solving Model) ونموذج

البحث والتطوير (Research and Development) ونموذج التفاعل الاجتماعى (Social Interaction Model) •

● نموذج حل المشكلات :

وهذا النموذج يعتبر من أكثر النماذج استعمالا فى الاستخدام المعرفى فهو يبدأ من تعريف المشكلة القائمة الى البحث عن المعلومات التى تساعد فى فهم المشكلة ثم الوصول الى البدائل التى تساهم فى حل المشكلة ثم اختيار البديل الأحسن ثم تطبيقه أو اختباره كما هو موضح أدناه :

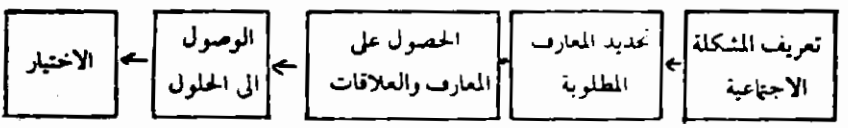

والافتراض الأساسى فى هذا النموذج هو وجود اجماع على الأهداف من قبل الباحثين وراسمى السياسات وأن مهمة البحث هى فقط تحديد واختيار الوسائل المناسبة التى توصل الى الأهداف •

● نموذج البحث والتطوير :

وهذا النموذج يشتق من النموذج الأساسى لبحوث العلوم الطبيعية ، وقد كثر استعماله كاستراتيجية عظمى لتخطيط المستحدثات فى العلوم الاجتماعية وممكن اعتبار النموذج السابق (حل المشكلات) فرعاً أو جزءاً من هذا النموذج ، وأن الفرق بينهما يتمثل أساسا فى أن نموذج حل المشكلات لا يتحدث عن ضرورة الانتقال من الاختيار الى التطبيق فى حين أن نموذج البحث والتطوير يفترض تلقائية هذا الانتقال وبشكل كلى وآلى كما هو مبين أدناه :

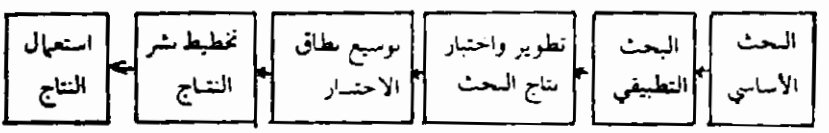

● **نموذج التفاعل الاجتماعى :**

وهذا النموذج يختلف عن النموذجين السابقين فى أنه لا يتجه اتجاهاً خطيا فى موضوع الاستخدام لأن نتاج البحوث بالنسبة له هو جزء يسير من عملية كبيرة معقدة بضم الخبرات والتقنيات والضغوط الاجتماعية والأحكام الشخصية (١٥) فالمدرسون والاداريون والمخططون والآباء والساسة ورجال الأعمال وكل الفئات ذات المصلحة فى مجال التربية والتعليم تشارك بقدراتها ومعتقداتها ومفاهيمها من أجل ادراك المشكلة الاجتماعية وتفهم أبعادها • ولذا فان الاستخدام قد يتخذ شكلا دائرياً أو متعرجا وليس شكلا خطيا عقليا كما هو الحال بالنسبة لنموذج حل المشكلات ونموذج البحث والتطوير • ويمكن القول بأن نموذج التفاعل الاجتماعى أقرب الى النموذج العدى فى رسم السياسات وصنع القرارات فى حين يقرب نموذج حل المشكلات ونموذج البحث والتطوير من كل من النموذجين الرضائى والرشدى فى رسم السياسات وصنع القرارات •

* * *

● **نماذج ضعف الاستخدام :**

وهذه النماذج هى عبارة عن تحديد للأسباب التى تجعل استخدام نتاج البحوث ضعيفاً من قبل راسمى السياسات وصانعى القرارات • وهنـاك نموذجان أساسيان هما نموذج الذخيرة السياسية (Political Amunition Model) ونموذج المنظورات المتباعدة •

(أ) نموذج الذخيرة السياسية :

وهذا النموذج يوضح الاستخدامات التى يمكن لراسم السياسة أن يضع فيها نتاج البحوث ، فهو قد يستعمل البحوث التى يوجه القيام

(١٥) Carol Weiss Using Social Research in Public Policy making (Lexington D. C. Heath and Company, 1977, p. 13.

بها ، لخدمة أغراض شخصية أو سياسية ، فمن الأسباب التى يمكن أن يلجأ اليها راسم السياسة فى طلب القيام بالبحوث ما يلى :

١ — اضفاء الشرعية على قرار أو سياسة اتخذت سابقا .

٢ — ايهام الناس بأن عملا ما يجرى فى الموضوع أو المشكلة محل القرار وذلك اكتسابا للوقت والتأخير فى البت فى الموضوع محل القـــرار .

٣ — تفادى المسئولية فى اتخاذ القرار .

٤ — اضعاف موقف خصم معين أو قرار ، أو سياسة سابقة .

٥ — اكتساب الاعتراف أو الفخر أو الزهو بالظهور أو الموالاة للاتجاه العلمى .

وهذه الاستعمالات تثير بالطبع الكثير من الأسئلة حول الموقف القيمى والأخلاقى لراسمى السياسات وصانعى القرارات اذ أن الغرض من مثل هذه الاستعمالات هو مرام شخصية فى المقام الأول ولا يتصل بالمصلحة العامة الا بطريقة غير مباشرة .

(ب) نموذج المنظورات المتباعدة :

وهذا النموذج يفترض وجود فجوة كبيرة بين الباحثين من ناحيـــة وراسمى السياسات وصانعى القرارات من ناحية أخرى . وقد أوضحت بعض الدراسات الميدانية أن المديرين وراسمى السياسات يستخدمون بعض نتاج البحوث الاجتماعية ، وهم فى معظم الأحيان يســـتخدمون الذ ائج التى تتفق مع المواقف السياسية التى ينتمون اليها ، كمـــا أن استخدامهم للمعلومات ذات الطابع النوعى البسيط يفوق استخدامهم للمعلومات ذات الطابع الكمى المعقد [١٦] .

---

(١٦) I. N Bernslein and Howard Freeman, **Academic and Entrepreneural Research** (Now York, Russell Sage Foundation, 1975)

وقد أوضحت هذه الدراسات أن الباحثين كثيراً ما يتجاهلون الحقائق السياسية ، ولذا فهم بحاجة الى الالمـام بالعمليات السياسية واعطاء أهمية وأوزان لها فى تصميم بحوثهم وتنفيذها • وقد ميزت هذه البحوث أيضاً بين ثلاثة أنواع من الاتجاهات عند راسمى السياسات وهى الاتجاه المعملى (Clinical Orientation) والاتجاه الأكاديمى (Academic Orientation) والاتجاه الخطابى (Advocacy Orientation)

وهذه الاتجاهات هى التى تحدد الى مدى بعيد نوعية نتاج البحوث الاجتماعية التى يستخدمها راسمو السياسات وصـانعو القرارات • فالاتجاه المعملى هو الاتجاه الذى يتخـذه الأطباء والأطبـاء النفسيون ويتمثل فى فحص المشاكل من أبعادها الموضوعية الداخلية والسياسية الخارجية ، أما الاتجاه الأكاديمى فهو الاتجاه الذى يغلب على أساتذة الجامعات ويتمثل فى فحص المشاكل من أبعادها الموضوعية الداخلية • أما الاتجاه الخطابى فهو الاتجاه الذى يسود عند المحامين • ومرافعاتهم فى المحاكم ويتمثل فى التركيز على الأبعاد السياسية الخارجية للمشاكل •

* * *

● **خاتمـــة :**

كيف نضع المشكلة اذن فى اطارها الصحيح ؟ لابد أن نتساءل أولا عن ماذا يقصد القائلون بأن البحوث لم تترك أثراً على راسمى السياسات وصانعى القرارات • وبمعنى آخر ما هو نموذج الاستخدام المعرفى الذى يبنون عليه قولهم هذا ؟ الواضح أن راسمى السياسات وصانعى القرارات يستعملون نتاج بعض البحوث وخاصة البحوث التى يوجهون للقيام بها ، وكما أوضحت بعض الدراسات فانهم يستعملون نتائج البحوث التى تتفق ومواقفهم السياسية أو اتجاهاتهم العامة سواء أكانت معمليـة أو أكاديمية أو خطابية • فالذين ينادون بانتفاء أثر البحوث على راسمى السياسات يسـتندون فى الواقع على النموذج الرشـدى فى تحديد الاحتياجات المعرفية لراسمى السياسة كما أنهم يفترضون حتمية نموذج البحث والتطوير فى الاستخدام المعرفى ولذلك فهم يتوصلون اما لوجود

مستوى مدن من الاستخدام المعرفى لنتـــاج البحوث أو الى وجود انسياب بطىء من المعلومات الصحيحة من قبل الباحثين • ولكن المشكلة لا تتركز فى أحد الطرفين ــ الانتاج والاستخدام ــ وانما فى العلاقات الموجودة بينهما ، وهى على الأخص تتعلق فى وجود قيم وأيديولوجيات وأساليب مختلفة ، فوجود منظورات مختلفة بين الباحثين من جهة وراسمى السياسات من جهة هى المسألة الجديرة بالاهتمام • فالكثير من صـــانعى القرارات يشعرون بالفخر والاعتزاز عندما يتخذون قراراتهم وكأنهم هدافو كرة القدم يصيبون المرمى من خط الوسط ولا يرضـــون لذلك بديلا • وليست القرارات والسياسات العامة هى التى تأتى وحدها مناقضة لنتاج البحوث ولكن بعض البحوث أيضاً تأتى نتائجها مناقضة للحكمـــة المتداولة والحدس المعام لراسمى السياسات وصانعى القرارات ، هذا بالاضافة الى أن كثيراً من الباحثين يتخذون لغة مغايرة للغة التى يتكلمها راسمو السياسات وصانعو القرارات •

لذا نجد بعض الباحثين اليوم يدعون الى تضييق الفجوة الموجودة فى منظور كل من الباحث وراسم السياسة وذلك عن طريق استخدام وسيط يشبه الى حد كبير الوسيط الاقتصادى فى مجالات التجارة وادارة الأعمال • وحبذاً لو كان هذا الوسيط من أهل الصيت والشهرة لأن الاتجاهات النفسية الحديثة تنادى بأن عملية التغيير تزداد سرعة اذا كان الرواد الأوائل الذين يتقبلون التغيير من أصـــحاب الشهرة والمكـــانة الاجتماعية ويرى باحثون آخرون أن هذه الفجوة يمكن أن تضيق عن طريق الاحتكاك المباشر بين الباحثين وراسمى السياسات وذلك عن طريق انضمام الباحثين الى صفوف السياسيين ليتشربوا بروحهم ومشاكلهم وضغوطهم مثلما يفعل الأكاديميون عندما يأخذون اجازات دراسيـــة (Sabbatical Leave) من الجامعات لينغمسوا فى ميدان الواقع الاجتماعى ويتشربوا بروحه ومشـــاكله ومن ثم يعودون الى الحيـــاة الأكاديمية وهم أكثر واقعية فى نظراتهم واتجاهاتهم وأكثر حساسية وشعوراً بالمشاكل الاجتماعية •

* * *

مراجـــع الفصـــل الثالث

(١) المراجع العربية :

١ — محمد حسن يس وابراهيم درويش ، **المشكلة الادارية وصناعة القرار** ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ .

(٢) المراجع الانجليزية :

1 — Carol Weiss **Using Social Research in Public Policy making** (Lexington D. C. Heath and Company 1977.

2 — David Braybrooke and Charles Lindblom, **A Strategy of Decision** (New York, The Free Press, 1970.

3 — Edward Mc Dill, et al **Strategies for Success in Compensatory Education** (Baltimore : The John Hopbine Press), 1969.

4 — Herbert A. Simon, **Adminstrative Behavior** New York, Mac Millan Company (2nd ED.) 1965.

5 — I. N Bernslein and Howard Freeman, **Academic and Entrepreneural Research** (New York, Russell Sage Foundation, 1975 .

6 — James Coleman, « Prob'ems of Conceptalization and Measurement in Studying Policy Impacts in Kenneth Dolbeare (ed) **Public Policy Evaluation,** Beverly , Hills : Sage Publications, 1975.

7 — John Rehfas, **Public Adminstration as Political Process,** New York : Charles Seriboner's Sons, 1973.

8 — Joseph Wholey, et al **Federal Evaluation Policy** (Washington, D.C., The Urban Institute) , 1976 .

9 — Marcus Alexis and Charles Wilson, Organizational **Decision - Making,** Englewood Cliffs - Bentic - Hall, Inc., 1967

10 — Robert Bish , « The Assumption of Knowiedge in Policy Analysis » in Philip M. Gregg (ed.) **Problems of Theory in Policy Analysis** (Lexington. Mass : D. C. Heath and Company, 1976) .

11 — Toni Tripodi et — al **Differential Program Evaluation,** TASCA, IIIinios, F. E. Peacock, Publishers, Inc. 1978.

* * *